

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

طالب بالإسراع في بناء مدينة طبية تخدم مناطق الدائرة الرابعة الخلف: الرؤية الحكومية للملف الصحي في محافظتي الجهراء والفروانية غائبة

تقع في المحافظة من جليب الشيوخ إلى الفروانية وصولاً إلى خيطان، مما يجعل مستشفى الفروانية كالمسوق في كثافة المراكز الخاصة التي انتشرت في البلد مستغلة تردّي خدمات المرافق الصحية الحكومية، حيث يفضل المواطنون تكبد الخسائر المالية الكبيرة على الانتظار والدخول في «حشر» مراجعة مستشفيات الحكومة.

مشيراً إلى أن من يريد الوقوف على حجم المعاناة بكيفية زيارة خاطفة لمستشفى الفروانية أو الجهراء. وذكر مرشح الدائرة الرابعة أنه لا ينتقص من الجهود التي بذلت في تقديم الخدمات الصحية في الدائرة الرابعة خلال الفترة الماضية من خلال المراكز الملحقة بالمستشفى سواء لغسيل الكلى أو لأمراض القلب، مستطرداً بأن هذه المراكز، على أهميتها، تخدم شريحة محددة من المرضى بينما السواد الأعظم ينتظر في طوابير انتظاراً لموعد العيادات الخارجية على الرغم من فتحها في الفترة المسائية، هذا عدا المعاناة في الدخول للأجنحة وحصول المواطن على غرفة خاصة نتيجة الزحام الكبير، ضارياً مثلاً على ذلك بأن مواطناً أدخل جناح الأمراض الداخلية بحالة سيئة ووضع في الجناح العمومي، وظل أهله ينتظرون أسبوعين حتى استطاعوا الحصول على غرفة خاصة له، رغم حالته الحرجة والحاجة إلى توفير عناية خاصة له.

انتقد مرشح الدائرة الرابعة مؤيد الخلف غياب الرؤية الحكومية وعدم الاهتمام بالوضع الصحي للدائرة الرابعة بمحافظة الفروانية والجهراء وسط معاناة حقيقية للأهالي في تلقي الخدمات الصحية في الضغط الكبير والهائل على المستشفى الوحيد في كل محافظة الذي لا يستطيع الإيفاء بحاجات المرضى مع تضخم أعداد المراجعين له. وقال الخلف إن «الحلول الترقيعية» التي تقوم بها الحكومة ممثلة في وزارة الصحة، لا يمكن أن تكون حلاً حقيقياً لتردي الخدمات، لاسيما أنها تستخدم أسلوب أطباء المستوصفات بوصف المسكنات للمرضى بدل تشخيص الحالة بشكل صحيح ووصف الدواء الناجع لها، مشيراً في هذا الإطار إلى أن مشاريع التوسعة السريرية لمستشفى الجهراء ليست حلاً لتخفيف ضغط المراجعين الهائل عن المستشفى وعياداته الخارجية.



مؤيد الخلف

الإبراهيم يطالب وزير الداخلية بالإعلان عن الاتفاقية الأمنية الخليجية

على الساحة المحلية ومنعاً لأي تاويل فإن توضيح الاتفاقية الأمنية يعتبر أمراً ضرورياً وحسباً دستورياً لا يحتمل التأخير لكي يعرف المجتمع الكويتي ما إذا كانت هذه الاتفاقية قد مست حقوقه من عدمه وللتأكيد على أن السلطة التنفيذية حريصة على القيام بالتزاماتها وأفعالها في إطار الدستور حماية للوطن والدستور هو العقد بين الحاكم والمحكوم.

المتهمين من بداية القبض عليهم حتى تقديمهم للمحاكمة تطبيقاً لنص المادة 34 من الدستور التي تؤكد على أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ويحظر أيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً. وأكد د. الإبراهيم أن الساحة المحلية تتطلب منا مزيداً من الحكمة حيث لا تحتمل المزيد من الإشاعات التي يدورها تعمل على زيادة الاحتقان مبيهاً أن توقيع الاتفاقية الأمنية دون الكشف عنها ومدى تطابقها مع الدستور الكويتي سيزيد من التاويلات السلبية التي قد تستغل مزيداً من الانشقاق وخاصة أن التوقيت قد يفسره البعض بأنه حماية للأمن الخليجي تجاه المطالبات الشعبية وتعزيز القبضة الأمنية على الأوضاع الداخلية في ظل ما تشهده بعض دول الخليج العربي من احتجاجات.

طالب مرشح الدائرة الثالثة د. عادل الإبراهيم وزير الداخلية بالإعلان بصورة لا تقبل اللبس عن بنود الاتفاقية الأمنية التي وقعها أخيراً في إطار الشفافية لكي يتعرف الشعب على حقيقة الاتفاقية الأمنية والتي تحفظت عليها الكويت سابقاً، لاسيما مع تعارض بعض بنودها مع الدستور الكويتي، مؤكداً بأن الكويت هي الدولة الوحيدة في إطار منظومة دول مجلس التعاون الخليجي التي لم توقع على الاتفاقية الأمنية عام 1994.



د.عادل الإبراهيم

واضاف د.الإبراهيم ان الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون شأنها شأن اي اتفاقية او معاهدة دولية يجب ان يراعى فيها حقوق الفرد والحريات العامة وفقاً لما نصت عليه المادة (70) من ان اي معاهدات تتعلق بحقوق السيادة او حقوق المواطنين العامة او الخاصة او تعديل لقوانين الكويت يجب لنفاذها ان تصدق بقانون كما ان هذه المادة اشارت الى عدم جواز ان تتضمن اي معاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية، مشيراً في الوقت ذاته الى ان قانون الاجراءات الجزائية يحمي المواطن ويتضمن الكثير من الضمانات المقررة لحماية

المتهمين من بداية القبض عليهم حتى تقديمهم للمحاكمة تطبيقاً لنص المادة 34 من الدستور التي تؤكد على أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ويحظر أيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً. وأكد د. الإبراهيم أن الساحة المحلية تتطلب منا مزيداً من الحكمة حيث لا تحتمل المزيد من الإشاعات التي يدورها تعمل على زيادة الاحتقان مبيهاً أن توقيع الاتفاقية الأمنية دون الكشف عنها ومدى تطابقها مع الدستور الكويتي سيزيد من التاويلات السلبية التي قد تستغل مزيداً من الانشقاق وخاصة أن التوقيت قد يفسره البعض بأنه حماية للأمن الخليجي تجاه المطالبات الشعبية وتعزيز القبضة الأمنية على الأوضاع الداخلية في ظل ما تشهده بعض دول الخليج العربي من احتجاجات. واختمت الإبراهيم تصريحه بالقول بأن التعاون الأمني الخليجي امر مرغوب فيه ولا خلاف عليه ويعزز حماية دول المجلس من الأخطار التي قد يتعرض لها في إطار الدستور ولكن في ظل الأوضاع السائدة



د.عبدالرحمن الدويلة

قال إن القطاع يمكنه استيعاب آلاف المواطنين عبد الرحمن الدويلة: استثمار 56 مليار دولار في النفط سيخلق 12 ألف وظيفة للكويتيين

لزيادة طاقة إنتاج النفط والغاز خلال الأعوام الخمسة المقبلة في إطار استراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة لتلبية الاحتياجات المالية المتنامية ما يعني أيضاً جذب الشباب الكويتي المؤهل لشغل وظائف هذه القطاعات.

قال مرشح الدائرة الرابعة د.عبدالرحمن الدويلة إن القطاع النفطي يمكنه استيعاب الآلاف من المواطنين الراغبين في العمل متى ما تم رسم إستراتيجية خاصة في القطاع النفطي لاستثماره لاسيما فيما يتعلق بالصناعات التحضيرية. وأضاف الدويلة أن قطاع الصناعات التحضيرية يمكن أن يصنع فرصاً وظيفية حقيقية لمختلف شرائح المجتمع مشيراً إلى أهمية إيجاد بنية تحتية وتنسيقات كبيرة لدعم التوسع في هذا القطاع. وأوضح الدويلة أن الكويت تعترض ضيق حوالي 56 مليار دولار في مشاريع ضخمة

على قروض المواطنين، مؤكداً أنه سيبحث في موضوع إسقاط فوائد القروض إذا وفق في بلوغ عضوية مجلس الأمة بالتعاون مع بقية الأعضاء، فهذه القضية أصبحت الشغل الشاغل لكل مواطن اضطر للاقتراض لبناء مسكن أو للعلاج أو لظروف خاصة وسط ارتفاع الأسعار وزيادة متطلبات الحياة، محملاً الحكومة مسؤولية استمرار استنزاف رواتب ومخزونات الاسرة الكويتية لسداد فوائد القروض قبل اصل الديون. وأكد ان الإعتمادات التي رصدت في الميزانية ضخمة جدا الى جانب ما رصد لخطة التنمية من مليارات، لافتاً الى انه لا ضير لو خصصت بعض المبالغ لغرض إسقاط هذه الفوائد اذا تطلب الامر.



صالح عاشور

عاشور يدعو الحكومة لإيقاف ترسية المناقصات لحين انتهاء الانتخابات

بدوره الرقابي والتشريعي الكامل، وأشار عاشور إلى أن الشركة الفائزة في مناقصة جسر جابر لها سوابق معروفة في الفشل والإخفاق وعدم الالتزام بالشروط والمواصفات الدولية حيث سبق أن قامت بإنشاء أحد الجسور في إحدى البلدان الآسيوية سقط في غضون أشهر وعليه يجب وقف أو إلغاء هذه المناقصة إلى حين التأكد من كفاءة هذه الشركة.

وقال عاشور أن هناك صفقات تثير الكثير من التساؤلات ويشتم منها صفة المصالح الشخصية كمناقصة «جسر جابر»، مبيهاً أن على الحكومة النأي بنفسها عن ذلك حتى لا تدخل البلد في صفقات مريبة أو تفتيح ومن ثم يتصدى المجلس لها ويلغى هذه المناقصات وبالتالي يجب اتخاذ قرار حاسم وفوري من قبل مجلس الوزراء بوقف ترسية كل الصفقات التي انتهت الانتخابات ويقوم مجلس الأمة

استغرب مرشح الدائرة الأولى النائب السابق صالح عاشور قيام الحكومة بعقد وإبرام الصفقات المليونيرة في ظل غياب مجلس الأمة والرقابة على أعمال الحكومة خلال فترة الانتخابات ما يثير جملة من الشبهات، مشيراً إلى أن هناك الكثير من السوابق وعلى الحكومة وقف هذا النهج فوراً وإلا فسبكون له موقف حازم تجاهها في القريب العاجل.

قال إن الكويت تمر بمرحلة دقيقة تتطلب من أبنائها تحمل المسؤولية عسكر: الصراعات السياسية أفسدت علاقة التعاون بين السلطتين وأذكت الفتن وأشاعت عدم الاستقرار

ان يعمل الجميع داخل الكويت على إنجاح مساعي صاحب السمو الأمير، وإتاحة الفرصة لمسيراته السياسية الرامية لاستقرار البلاد، منبهاً إلى أن أكثر ما يمكن أن يهدد هذه المسارات ويعوق تقدمها هو تقديم المصلحة الخاصة على العامة.

تتحول إلى مصادر لإثراء العمل السياسي في البلاد إذا ما تمت إدارتها بشكل سليم وتوجيهها لخدمة المصلحة الوطنية العليا، لكن الخطر المحق بالبلاد هو أن المعارضة حولت هذه الخلافات إلى سبب للصراع والعنف بنزولها إلى الشارع بلا مبرر ودعوتها لمقاطعة الانتخابات لإشغال الحرائق السياسية في طريق الديموقراطية الكويتية ليصبح هذا الاحتقان السياسي من قبل المعارضة عائقاً أمام أي تقدم تنموي خاصة أن البلاد أمام منعطف وفرصة تاريخية للخروج من أزمتها عبر انتخابات مجلس الأمة.

تلبية لدعوة صاحب السمو الأمير، مشيراً إلى أن المرحلة الأخيرة شهدت صراعا سياسيا جزءاً منه كان ظاهراً للعيان، والجزء الآخر كان يمارس في الخفاء ما انعكس سلباً على صورة الديموقراطية المشرقة وانحرف بها بعيداً عن أهدافها في قيادة البلاد نحو التنمية وتعزيز المتسياسات الشعبية للمواطنين.

أكد النائب السابق مرشح الدائرة الرابعة عسكر العنزي أن التنمية لا تتحقق من دون استقرار سياسي، داعياً إلى وجود نظرة مشرقة للوطن وتقريب المسافات بين أطرافه، مشيراً إلى أنه لا بد من تغيير قناعات البعض، وجعله مؤمناً بأن الوطن أسمى من كل الانتزاعات الأخرى، مشدداً على أن الصراعات السياسية أفسدت التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال السنوات الماضية وألقت بظلال الفوضى على الساحة السياسية ودفعت إلى إكذاء الفتن وإشاعة عدم الاستقرار واضطراب الأمن ما عطل مسيرة التنمية وأضعف الفرصة أمام تحقيق ما يتطلع إليه المواطنون.



عسكر العنزي

وزاد عسكر: ان الكويت عانت على مدى شهور طويلة ماضية أزمة سياسية معقدة وحادة كادت أن تجرفه الى ما لا تحمد عقباه، وتسببت بوضع اقتصادي ومعيشي صعب، وجاء صاحب السمو الأمير حفظه الله ليمنح الكويت طوق النجاة، من خلال مرسوم الصوت الواحد محققاً من حوله التوافق الوطني المنشود.

وقال عسكر ان التوتر في البلاد، أسفر عنه غياب الاستقرار، والساحة السياسية لا تزال تعاني مصادر الاضطراب والاحتقان، التي يمكن ان تمثل في حال استمرارها وتصاعدها حجر عثرة أمام تنفيذ خطط النهوض بالكويت.

ودعا عسكر المعارضة الى ضرورة إعادة النظر في السلوك السياسي المتشنج، مؤكداً ان التنمية لا تتحقق من دون استقرار سياسي، حتى يمكن للبلاد ان تحقق الأمن والتنمية.

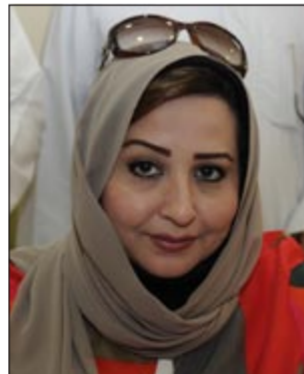
وقال عسكر في تصريح صحافي: ان الكويت تمر بمرحلة دقيقة وحساسة تتطلب من أبنائها وبناتها ان يتحملوا مسؤوليتهم الوطنية خلال الانتخابات البرلمانية الحالية في حسن اختيار من يمثلهم في صون مصلحة الكويت حاضراً ومستقبلاً وتحقيق تطوراتهم في وطن آمن مستقر ومزدهر

ذكرى: ضرورة تغيير المناهج العلمية وتطوير المعلم للارتقاء بالمنظومة التعليمية

لازم للتعليم يكون بتغيير المناهج العلمية وتطوير المعلم وتحديث المنظومة كلها وكذلك إيجاد حلول ناجحة تكفل توفير السكن دون انتظار للمواطن الكويتي مع توفير خدمة صحية راقية باستحداث مراكز طبية علمية تغني الكويتي عن السفر للخارج وهكذا في كل المجالات توجد الحلول حيث الامكانيات الكبيرة التي تتول كل عملية اصلاح حتى تمضي الكويت الى ما نتطلع اليه من نهضة».

غير قانوني كالفريعات وما شابه رغم ان ذلك كان نهج الآخرين، فلماذا لم يتصوروا للقانون حينها؟» وأضافت ذكرى: «اننا لن نكون إلا مع القانون تقودنا ضمائرنا وحب الكويت وأهلها وترضى في ذلك حكم أبناء الدائرة الذين ندين لهم بالحب ونتعهد ان نكون لسانهم الصادق ساعين بكل ما نملك الى تحقيق الطموح المشروع للجميع بان نمتلك الكويت مؤسسات علمية راقية بعد اصلاح

أكدت مرشحة الدائرة الرابعة المحامية ذكرى الرشيد أنه «واجب علينا ان نرد بعضاً من جميل صنع الكويت فينا تلك الأرض الطيبة التي فاقت بالخير لنا». وتساءلت ذكرى: «هل نتركها ونتحلى عنها لحساب مواقف لا نصطف مع أصحابها في نهجهم وآليات مطالبهم، رغم اقصافنا مع كل أطراف المعارضة في كل قضايا الكويت، وذلك اننا ندعم المواقف القانونية دون سواها، فقد رفضت كل نهج



ذكرى الرشيد

تحولت غولاً يأكل مداخل المواطنين

مشعل العيار: السلطان التشريعية والتنفيذية عجزتا عن معالجة فوائد القروض

هذه الوفرة في ميزانية الدولة الى مكرمة ترفع عنهم شظف العيش وتحفظ كراماتهم في دولة حباها الله بنعمة وافرة دون مديونيات كما هو الحال بالنسبة لدول اخرى، لافتاً الى التزام قطر بالاداء الكويتي عن السفر للخارج وتقديمها مساعدات مستمرة للمنظمات الدولية وصناديق الامم المتحدة فضلاً عن المساعدات التي تقدم لبعض الدول النامية وما يقدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من قروض وهبات.

كونها تساهلت في بداية الامر وتركت المواطنين فريسة لبعض المصارف وشركات الاستثمار، لكننا نؤكد المسؤولية تجاه اسقاط فوائد هذه القروض التي أصبحت في احيان كثيرة اكبر حتى من قيمة اصل القرض وعندما وجد مواطنون انفسهم في ورطة وان كل السنوات التي التزموا فيها بالسداد لم تكن غير قيمة الفوائد فقط فيما بقي اصل الدين ثابتاً بسبب ما يعرف بالقروض الاستهلاكية بنظام «البالون» الذي يتيح للبنك تحريك الفوائد بين حين وآخر دون حتى ابلغ العملاء.» وقال العيار: لسنا ممن يروجون لاسقاط القروض كاملة وانما الفوائد فقط «وإذا اردت ان تطاع فائدت المستحقات»، مشيراً الى ان المواطنين يتطلعون وسط



مشعل العيار

دعا مرشح الدائرة الرابعة مشعل العيار الى ضرورة معالجة فوائد القروض الفاحشة التي تراكت على المواطنين وتحولت غولاً يأكل كل رواتب ومداخل المواطنين وتورطت فيها عوائل كويتية جراء غياب الرقابة وتجاهل قواعد الاقراض التي وضعها البنك المركزي وتجاوزتها بعض البنوك. وأوضح العيار في تصريح صحافي ان السلطتين التنفيذية والتشريعية عجزتا بامتياز عن معالجة هذه الآفة بسبب المزائيد وعدم الجدية في التوافق على آلية مناسبة تحفظ مدمرات المواطنين وتزيل اعباء الفوائد المتركمة عن كواهلهم. وقال العيار اننا لا نطالب بإسقاط هذه القروض رغم مسؤولية الحكومة تجاهها